وهذا اي قوله ان تزايد الواو مطابقة له اي للكلام المؤكد الذي هو الكلي قوله بمعنى ان اداب
الكلام المؤكد الذي هو كلي صادق عليه اي على هذا الجزئي قوله على عكس ما يقال الخ اي على عكس
اللفظ والعبارة حيث اسند المطابقة الى الجزئي في هذا المقام عكس قولهم ان الكلي مطابقة للجزئيات
فان المطابقة فيه مسندة الى الكلي لا بحسب المعنى اذ المسند اليه المطابقة هنا في المعنى والحقيقة
مقتضى الحال الذي هو الكلي اذ المراد مطابقة الجزئي للكلي صدق الكلي عليه اه من سم بتعرف
قوله تحقيقه هذا الكلام اي اثباته بالدليل فقد ذكر تد علة هذا الكلام اي قوله وتحقيق ذلك
الخ مراجعه قوله وهو مختلف فان الحاصل ان مقتضيات الاحوال بالفتح مختلفة لان
مقتضياتها بالكسر التي هي الاحوال المعبر عنها بالمقامات مختلفة فالحال والمقام متحدان
ذاتا وانما يختلفان اعتبارا كما سيذكره الشارح وانما عبر عن العلة بالمقامات اشارة الى انهما
متحدان ذاتا ومن هذا اظهر انتاج العلة للمعلول قوله متفاوتة اي بحسب الاقتضاء لا من
حيث الذات فلا يرد عليه ان اختلاف المقتضى لا يستلزم اختلاف المقتضي اذ قد يقتضي
امور كثيرة شيا واحدا ولهذا ان ذكر خصوصية واحدة دواعي متعددة اه عبد الحكيم
قوله لان الاعتبار اي المعتبر الذي هو الخصوصية وهو علة للعلية اي وانما وجب اختلاف
المقامات اختلاف مقتضيات الاحوال لان الاعتبار الخ وقوله وهذا اعني الامر تمام
العلة قوله وهذا اي التغاير المذكور وكتب ايضا قوله وهذا اعني الاخير اشارة الى دفع ما يرد
على ظاهر كلام المص من عدم مطابقة الدليل المدعى ان كان المقام غير الحال والمصادرة
ان كان عينه وحاصل الجواب انهما متحدان بالذات لان كلا منهما عبارة عن الداعي الى
ايراد الكلام على وجه مخصوص ومختلفان بالاعتبار كما بينه فباتحادهما ذاتا طابقت
الدليل المدعى وباختلافهما اعتبارا اندفع المصادرة فتامل اه يس ولم يظهر وجه
لحصول المصادرة على اتحادهما فان زعم ان وجهه اخذ الحال في المدعى والمقام الذي يراد فيها
في الدليل بتجرد ذلك لا يستلزم المصادرة تامل قوله تفاوت لو قال اختلاف لكان انسب
بعبارة المص قوله لان التغاير بين الحال والمقام الخ ويختلفان في الاستعمال ايضا فاكثر
ما يستعمل المقام مضافا الى المقتضى بالفتح فيقال مقام التاكيد مثلا واكثر ما يستعمل
الحال مضافا الى المقتضي بالكسر فيقال حال الانكار مثلا على الاضافة البيانية قوله
بحسب الاعتبار واما بحسب الذات فهما واحد فاذا كان مقتضيات المقام مختلفة
كان مقتضيات الاحوال كذلك فان مقتضيات الاحوال عين مقتضيات المقامات
لكون الاحوال والمقامات واحدا اه سم وكتب ايضا على قوله الاعتبار ما نصه اي التوهم
قوله وهو اي الاعتبار قوله انه اي الحال وان ت قوله يتوهم اي مع ان الامر الداعي ليس
مكانا ولا زمانا كونه زمانا للعلة لان احد الازمنة الثلاثة يسمى حالا وقوله وفي المقام
كونه محلا له لعله لشيوع المقام في محل القيام كشيوع المجلس في محل الجلوس قوله
وفي المقام كونه محلا له تخصيص ذلك الامر الداعي باطلاق المقام عليه دون المحل
والمكان مثلا اما باعتبار ان المقام من قيام السوق بمعنى رواجه فذلك الامر الداعي
مقام

٥٧

مقام التاكيد اي محل وروده او على تشبيه حسب التاكيد في مقام التردد مثلا باستقامته
وانتصابه من قيام العود بمعنى استقامته وانتصابه او لانه كان من عادتهم القيام في
تناشد الاشعار وامثاله فاطلق المقام على الامر الداعي لانهم يلاحظون في محله قيامهم
اه فنري قوله ومن هذا الكلام يعني قوله لان فمقام كل الخ اه اشارة اجمالية وجه كونه
اشارة ان مرجعه تفصيل تفاوت المقامات لكنه يتضمن ضبط المعاني اليها الذي هو
المقتضي ووجه كونها اجمالية انه لم يبين محال تلك المقتضيات ومتعلقاتها واقسامها
مثلا ذكر التنكير ولم يبين ان محله المسند اليه او المسند وهكذا قوله اي ضبط اي عد
وكتب ايضا قوله الى ضبط اي بانها المذكورات من التنكير وما بعده اه سم وكتب ايضا قوله
الى ضبط مقتضيات الاحوال وحاصله انها ثلاثة اقسام ما يخص اجزاء الجملة واليه
الاشارة بقوله فمقام كل الخ وما يخص الجملتين فصاعدا واليه الاشارة بقوله ومقام
الفصل الخ وما لا يخص شيئا بل يعم واليه الاشارة بقوله ومقام الايجاز الخ افاده في المطول
ومثله في الاطول قوله مقتضيات الاحوال اي اكثرها فان بعضها مما يتعلق بنفس
الجملة كوقوع الخبر موقع الانشاء وبالعكس وبعضها يتعلق بكلمات الاستفهام التي ليست
جزء الجملة كاكثر مباحث الانشاء اه عبد الحكيم قوله وتحقيق لمقتضى الحال اي تبيين
وتعيين له على ما ينبغي اه سم وكتب ايضا قوله وتحقيق لمقتضى الحال اي في قوله
مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب قوله فمقام كل من التنكير الخ احسن المصنف في تقديم ما هو
الاصل والتصريح به وتاخير ما هو الفرع وبيانه اجمالا الا ترى ان التنكير مثلا اصل والتعريف
فرعه وكذا الفصل لكن المناسب حينئذ ان يقول ومقام المساواة يباين مقام
خلافهما ويمكن ان يعتذر بانه لما كان في سلوك طريق الايجاز دعا اهتمامه بالايجاز الى
ذكره قاله في الاطول قلت قوله وبيانه اجمالا انما يأتي في غير الوصل قوله يباين الخ المراد
بالمباينة ان لا يكون مقام يناسب التنكير ومقابله مثلا ولهذا كان قوله اي خلاف كل
منها على التوزيع اذ لو اجري على ظاهره لزم ان يكون المقام المناسب للتنكير لا يناسب
شيئا مما عداه مع انه غير صحيح لجواز ان يكون مقام يناسب التنكير والتقديم وغير ذلك
اه سم وقال السيد ما معناه ان المقصود من هذه العبارة ان مقام التنكير يباين
مقام خلافه ومقام الاطلاق يباين مقام خلافه الى اخر الكلام الا انه اجمل هذا
التفصيل طلبا للاختصار فوقع الخلل في العبارة فالمقصود صحيح وان
كانت العبارة مختلة قال العصام في اطوله ونحن نقول لما تعورف هذا
الاجمال مع افادة التفصيل وشاع في محاورات البلغاء وارباب التحصيل فالبيان
ايضا بيان جميل اه قوله ومقام اطلاق الحكم اي النسبة بين المسند اليه والمسند
نحو زيد قائم او جاء زيد ومعنى الاسناد الذي عبر به يعني الحكم وكتب على قوله اطلاق
ما نصه اي عن التقييد بما ياتي قوله او التعلق اي تعلق المسند بملابسه سواء كان
المسند اليه نحو زيد قائم او لا كالمفعول به من نحو ضربت زيدا فالتعلق اعم من الحكم
او تعلقه بمعموله غير المسند اليه فالتعلق مغاير للحكم قوله او متعلقه فاخره رجوع الى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)